قللت المعارضة السياسية في الجزائر، اليوم الاثنين، من مزاعم السلطة، بتمدين الحياة السياسية في البلاد، منذ إقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة قائد جهاز الاستخبارات، محمد مدين، في 13 سبتمبر الماضي، متهمة النظام بعدم "الاستعداد للانتقال الديمقراطي".

واعتبرت قيادات تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، عقب اجتماعها أن "حديث السلطات وأجهزتها عن تمدين الحياة السياسية إقرار واضح أن العمل السياسي لم يكن يتمتع بهذه الصفة من قبل، وهو ما يؤكد صدقية مواقف المعارضة".

وبحسب بيان صدر عن القيادات، فإن "الزعم المتعلق بالتمدين لا يحمل أي دلالات حقيقية ما لم تكن إرادة الشعب الجزائري، هي الحاكمة في الشأن السياسي".

ومنذ إقالة مدير الاستخبارت، زعمت أحزاب السلطة وشخصيات رسمية، أن بوتفليقة أنهى أي دور للعسكر في المشهد السياسي، وهو ما وصف بـ"تمدين الحياة السياسية".

وأصرت قيادات تكتل المعارضة، الذي يضم عدداً من الأحزاب الإسلامية والتقدمية والمحافظة، على تأسيس "هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية بكل تفاصيلها".

واعتبرت أن "رفض النظام هذا المطلب دليل على أنه لا يزال على نهج الهيمنة والأحادية وفرض الخريطة السياسية فوقياً، بما يجعله في منأى عن الرقابة الشعبية والرقابة المؤسسية على الشأن العام".

ووجدت المعارضة أن "النظام السياسي يعيش مراوحة داخل أزمة تترسخ، يوماً بعد يوم، على الرغم من التحولات الكبرى التي وقعت داخله ومحاولات تقديم مبادرات من أجهزته السياسية لا تقدم شيئاً".

واتهمت "النظام السياسي بالمضي في طريقه الخاطئ، وليس له أي استعداد للانتقال الديمقراطي المتفاوض الذي يمكن كل الجزائريين من المحافظة على بلدهم، مما يتوقع من توترات اجتماعية بسبب الانكسارات الاقتصادية الناتجة عن فشل النظام السياسي وفساده والتي أصبحت معالمها لا تخفى على أحد".

وأبدت قوى المعارضة استعدادها "إنقاذ البلد والمحافظة على الجزائر والجزائريين بكل الوسائل المتاحة، وتفعيل وتوسيع التحالفات والتعبئة الشعبية".

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 12/10/2015
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com